﴿ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُمۡتَرِينَ ١٤٧﴾ [البقرة: 147]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

الـرَّبْـطُ بَـيْنَ الـتَّـحْـذيـرِ مِـنَ الأَهْـواءِ، وبَـيْنَ صِـدْقِ الـمُرْسَلِ والرِّسالَةِ

بَعْدَ أَنْ أَشارَ سُبْحانَهُ وتَعالى إلى أَنَّهُ لا يَجوزُ لِمَنْ جاءَهُ الحَقُّ هُوَ ومَنْ مَعَهُ، أَنْ يَتَّبِعوا أَهْواءَ الَّذينَ أوتوا الكِتابَ، وأَنَّ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ يَكونُ مِنَ الظّالِمينَ ظُلْمًا مُؤَكَّدًا لا مِرْيَةَ فيهِ، بَعْدَ هَذا بَيَّنَ أَنَّ ما عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ والمُؤْمِنينَ، هُوَ الدِّينُ، وأَنَّهُ الحَقُّ[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَدَاتِ:

الحَقُّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ

1) ﴿ٱلۡحَقُّ﴾: مِنَ الجذْرِ (حقق)، والحَقُّ: خِلافُ الباطِلِ، والحَقُّ: واحِدُ الحُقوقِ، والحَقَّةُ أَخَصُّ مِنْهُ، يُقالُ: هَذِهِ حَقَّتي، أَيْ حَقّي، والحَقَّةُ أَيْضًا: حَقيقَةُ الأَمْرِ، يُقالُ: لَمَّا عَرَفَ الحَقَّةَ مِنّي هَرَبَ، وقَوْلُهُمْ: (لَحَقٌّ لا آتيكَ)، هُوَ يَمينٌ للعَرَبِ يَرْفَعونَها بِغَيْرِ تَنْوينٍ، إذا جاءَتْ بَعْدَ اللّامِ، وإذا أزالوا عَنْها اللّامَ قالوا: حَقًّا لا آتيكَ"[2]، وهُوَ من أَصْلٍ يَدُلُّ عَلى إِحْكامِ الشَّيْءِ وصِحَّتِهِ، وتَمَكُّنِ الشَّيْءِ في عُمْقِ مَقَرِّهِ، والشَّيْءِ الثّابِتِ الرّاسِخِ المُتَمَكِّنِ، بِشَريعَةٍ صَحيحَةٍ، أَوْ عُرْفٍ عامٍّ مُسَلَّمٍ، وحَقَّ الشَّيْءُ: ثَبَتَ، ووَجَبَ[3].

إِنَّ رَبَّـــكَ لبالمِرْصادِ

2) ﴿رَّبِّكَ﴾: مِنَ الجذْرِ (ربّ)، وهُوَ لَفْظٌ يَدُلُّ عَلى إِصْلاحِ الشَّيْءِ والقِيامِ عَلَيْهِ[4]، وفيهِ مَعْنى الرِّعايَةِ والإِنْماءِ والتَّرْبِيَةِ، رَبَّ الرَّجُلُ ولَدَهُ، والسَّحابُ يَرُبُّ المَطَرَ: يَجْمَعُهُ ويُنَمِّيهِ[5]،

(1) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 1/455.
(2) الجوهريّ، الصّحاح: (حقق).
(3) جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل: (حقق).
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (ربَّ).
(5) جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل: (رب).

واللَّهُ جَلَّ ثَناؤُهُ الرَّبُّ؛ لأَنَّهُ مُصْلِحُ أَحْوالِ خَلْقِهِ[1]، فالرَّبُّ: المالِكُ، والخالِقُ، والصّاحِبُ، والمُصْلِحُ للشَّيْءِ[2].

وفي سِياقِ الآيَةِ يَعْني: اللَّه جَلَّ ثَناؤُهُ.

لا يُهْلِكُ الأُمَمَ غَيْرُ المُمْتَرِينَ في الدُّنْيا والدِّينِ

3) ﴿ٱلْمُمْتَرِينَ﴾: مِنَ الجذْرِ (مرى، مري)، والمُمْتَرونَ جمعُ مُمْتَرٍ، وهو اسْمُ فاعِلٍ من مارَيْتُهُ أُماريهِ مُماراةً ومِراءً، بمَعْنى جادَلْتُهُ، وامْتَرى في أَمْرِهِ، بمَعْنى شَكَّ فيهِ، ومن مَعاني مارَيْتُهُ: طَعَنْتُ في قَوْلِهِ، تَزييفًا للقَوْلِ، وتَصْغيرًا للقائِلِ، ولا يَكونُ المِراءُ إلّا اعْتِراضًا؛ا بخِلافِ الجِدالِ[3].

ومِنْهُ: المِرْيَةُ: الشَّكُّ، وأصلهُ مِن احْتِواءِ الباطِنِ عَلى رِقَّةٍ ورَخاوَةٍ، وهُوَ ضَعْفٌ وعَدَمُ تَمَيُّزِ حُدودٍ، وامْتَرى فيهِ: شَكّ، وكَذلِكَ تَمارى، ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعالى: ﴿بَلْ جِئْنَٰكَ بِمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَمْتَرُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [الحجر: 63]، ومِنْه: المِراءُ: المُجادَلَةُ؛ فهِيَ بسَبَبِ الشَّكِّ وعَدَمِ اليَقينِ في ما يَقولُ الآخَرُ، ولا يَخْرُجُ مَعْنى أَيٍّ من مُفْرَداتِ (مرى) الّتي وَرَدَتْ في القُرْآنِ عَمّا ذَكَرْناهُ؛ الامْتِراءُ والمِرْيَةُ: الشَّكُّ، والمُماراةُ والمِراءُ: الجِدالُ، وهُوَ بسَبَبِ الشَّكِّ[4].

❁ المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

تَوْجيهُ الرَّسولِ ﷺ والمُؤْمنينَ إلى الاعْتِصامِ بالحَقِّ ونَبْذِ الشُّكوكِ

يُخْبِرُ اللَّهُ تَعالى النَّبِيّ ﷺ أَنَّ الَّذي أُنْزِلَ إِلَيْكَ في أَمْرِ القِبْلَةِ، هي القبلةُ الحقُّ التي كان عليها إبراهيم خليلُ الرحمن ومَنْ بعده من أنبياء الله عليهم السلام.

يقول تعالى ذكره له: فاعمل بالحقِّ الذي أتاك من ربِّك فهُوَ الحَقُّ الذي لا يخالطه خلل، فلا يَنْبَغي أَنْ تَكونَ مِنَ الشّاكِّينَ فيهِ.

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (ربب).
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (ربب).
(3) الشّيخلّي، بلاغة القرآن في الإعجاز: 1/334.
(4) جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل: (مرى).

والخِطابُ وإنْ جاءَ للنَّبيِّ ﷺ، لكِنَّهُ مُوَجَّهٌ للمُؤْمِنينَ؛ لأَنَّ النَّبيَّ ﷺ لا يَشُكُّ في ذَلِكَ، ولا يُتَوَقَّعُ مِنْهُ.

❁ الإيضَاحُ اللُّغَوِيُّ وَالبَلَاغِيُّ:

دَلالَةُ الاِسْتِئْنافِ والتَّذْييلِ في الآيَةِ:

قَوْلُهُ: ﴿ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴿١٤٧﴾﴾، جاءَ الكَلامُ بلا عاطِفٍ، وهُوَ اسْتِئْنافٌ وفَصْلٌ؛ لِيُقَرِّرَ حَقيقَةً مُسْتَقِلَّةً بنَفْسِها؛ فلَمّا بَيَّنَ في الآيَةِ السّابِقَةِ أَنَّهُمْ يَعْرِفونَهُ، وأَنَّهُمْ يَكْتُمونَ الحَقَّ، انْتَقَلَ إلى خِطابِ النَّبيِّ ﷺ، لِيُؤَكِّدَ أَنَّ هَذا الحَقَّ ثابِتٌ في وسْطِ جُحودِهِمْ ونُكْرانِهِم، ويُحَذِّرَهُ أَنْ يَكونَ شاكًّا في هَذا الحَقِّ، ولَوْ عَطَفَ لفاتَ هَذا المَعْنى المُسْتَقِلُّ، وقَدْ وَرَدَ لَفْظُ ﴿ٱلْحَقّ﴾ في الآيَةِ السّابِقَةِ: ﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿١٤٦﴾﴾، فقَوْلُهُ: ﴿ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ تَذْييلٌ للجُمْلَةِ في الآيَةِ السّابِقَةِ، عَلى أَنَّ ﴿ٱلْحَقُّ﴾ خَبَرُ مُبْتَدَأٍ مَحْذوفٍ، تَقْديرُهُ (هَذا الحَقُّ)، وحَذْفُ المُسْنَدِ إلَيْهِ في مِثْلِ هَذا، مِمّا جَرى عَلى مُتابَعَةِ الاسْتِعْمالِ في حَذْفِ المُسْنَدِ إلَيْهِ، بَعْدَ جَرَيانِ ما يَدُلُّ عَلَيْهِ، مِثْلَ قَوْلِهِمْ بَعْدَ ذِكْرِ شَخْصٍ تَمْدَحُهُ، ثُمَّ تَقولُ: فتًى، ونَحْوَ ذَلِكَ[1]، ومِمّا يُسْتَشْهَدُ بِهِ عَلى ذَلِكَ:

هَلْ تَعْرِفُ اليَوْمَ رَسْمَ الدّارِ والطَّلَلا *** كما عَرَفْتَ بجَفنِ الصَّيْقَلِ الخِلَلا؟

دارٌ لِمَرْوَةَ إذْ أَهْلي وأَهْلُهُمُ *** بالكانِسيَّةِ نَرْعى اللَّهْوَ والغَزَلا

أَيْ: هِيَ دارٌ لِمَرْوَةَ، فحَذَفَ المُسْنَدَ إلَيْهِ، وهُوَ المُبْتَدَأُ هُنا، كعادَةِ العَرَبِ من حَذْفِ المُسْنَدِ إلَيْهِ في هَذا المَقامِ[2].

قوَّةُ ارتباطِ الآيةِ بالسَّابقةِ بحَذْفِ المُسْنَدِ إلَيْهِ وأَثَرُهُ في المَعْنى

احتمالُ العهدِ والجِنْسِ في كلمةِ ﴿ٱلْحَقُّ﴾:

اللّامُ في كلمةِ ﴿ٱلْحَقُّ﴾ تحتملُ أن تكونَ "للعَهْدِ، والإشارَةُ إلى ما عَلَيْهِ الرَّسولُ ﷺ أَوِ الحَقِّ الَّذي يَكْتُمونَهُ، أَوْ للجِنْسِ"[3]، وهو الأَنْسَبُ

الحملُ على الاستئنافِ هو الأنسبُ لاتِّساقِهِ مع الاستئنافِ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 2/41.
(2) حبنّكة الميداني، البلاغة العربيّة: 1/341.
(3) البيضاوي، أنوار التنزيل: 1/112-113.

لمَعْنى الاسْتِئْنافِ، إذ جاءَتِ الآيَةُ لتُقَرِّرَ أَنَّ وُجودَ الحَقِّ المُطْلَقِ، إنَّما هُوَ مِنَ اللهِ، والمَعْنى أَنَّ الحَقَّ ما ثَبَتَ أَنَّهُ مِنَ اللهِ تَعالى كالَّذي أَنْتَ عَلَيْهِ، لا ما لَمْ يَثْبُتْ كالَّذي عَلَيْهِ أَهْلُ الكِتابِ، بَلْ يَتَعَيَّنُ كَوْنُها للجِنْسِ، "عَلى تَقْديرِ أَنْ يَكونَ لَفْظُ ﴿ٱلْحَقُّ﴾ خَبَرَ مُبْتَدَأٍ مَحْذوفٍ، يَتَعَيَّنُ أَنْ تَكونَ اللّامُ فيهِ للجِنْسِ، ولا وجْهَ لأَنْ تَكونَ للعَهْدِ؛ إذْ لا مَعْنى أَنْ يُقالَ: "الحَقُّ هُوَ الحَقُّ"[1]، كما تُفيدُ (ال) التَّعْريفِ في ﴿ٱلْحَقُّ﴾ القَصْرَ، أَيْ: الحَقُّ الجَديرُ بالاتِّباعِ الَّذي لا رَيْبَ فيهِ، هُوَ الَّذي يَنْزِلُ عَلَيْكَ من رَبِّكَ، وغَيْرُهُ باطِلٌ لا يُتَّبَعُ[2].

إفادَةُ التَّأْكيدِ في شِبْهِ الجُمْلَةِ ﴿مِن رَّبِّكَ﴾:

الحالُ المُؤَكِّدَةُ المُقَرِّرَةُ لمَضْمونِ الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ

فائِدَةُ الجارِّ والمَجْرورِ، بَيانُ لهَيْئَةِ الحَقِّ، فهُوَ الحَقُّ الجَديرُ والمُطْلَقُ، في حالَةِ كَوْنِهِ من رَبِّكَ، فلَمّا كانَ التَّعْريفُ يُفيدُ الحَصْرَ، فإنَّ بَيانَ حالِ هَذا الحَقِّ، بأَنَّهُ مِنَ اللهِ، أَعْطاهُ زِيادَةَ تَأْكيدٍ، فهُوَ "حالٌ مُؤَكِّدَةٌ مُقَرِّرَةٌ لمَضْمونِ الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ، لأَنَّ مَضْمونَها لازِمٌ لمَضْمونِ ما قَبْلَها، كما في قَوْلِكَ: هُوَ الحَقُّ بَيْنَنا"[3].

دَلالَةُ اسْتِعْمالِ لَفْظِ الرَّبِّ، عِوَضًا عَنِ اسْمِ الجَلالَةِ:

الإشارةُ إلى الرِّعايةِ التي دلَّ عليها السِّياق

آثَرَ النَّظْمُ التَّعْبيرَ بالرَّبِّ، دونَ لَفْظِ الجَلالَةِ (اللهِ) في قَوْلِه: ﴿ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴿١٤٧﴾﴾، إشارَةً لمَعْنى الرِّعايَةِ، فالسِّياقُ يَتَضَمَّنُ مَعانيَ الرِّعايَةِ، وهَذا يُناسِبُ لَفْظَ (الرَّبِّ)، وقَدْ أَضافَ الرَّبَّ إلى ضَميرِ الخِطابِ للنَّبِيِّ ﷺ لاسْتِدْعاءِ تِلْكَ المَعاني، ولتَذْكيرِهِ بقُرْبِهِ مِنْهُ، وأَنَّ الحَقَّ هُوَ مِنْحَةٌ من رَبِّكَ الَّذي سَبَقَ خَيْرُهُ مِنَّتَهُ، فلا يُزْعِجَنَّكَ ما رافَقَ تَحْويلَ القِبْلَةِ، من جَدَلٍ وأَقاويلَ تَقَوَّلَها السُّفَهاءُ؛ فلَفْظُ الرَّبِّ يَجْعَلُ الأَمْرَ أَهْوَنَ عَلى النَّفْسِ لما فيهِ من دَلالَةِ

(1) زاده، حاشيّة على البيضاويّ: 2/377.
(2) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 1/455.
(3) زاده، حاشيّة على البيضاويّ: 2/377.

الاهْتِمام والرِّعايَةِ، ولَوْ قالَ (مِنَ اللهِ)، ثُمَّ أَعْقَبَهُ الأَمْرَ، لكانَ أَشَدَّ عَلى النَّفْسِ، والسِّياقُ لا يَقْتَضي ذَلِكَ، بَلْ يَقْتَضي خِلافَهُ، لأَنَّ مَوْقِفَ أَهْلِ الكِتابِ وتَكْذيبَهُمْ وعِنادَهُم، واسْتِهْزاءَ المُشْرِكينَ وغَيْرِهِم، كانَ شَديدًا عَلى النَّبِيِّ ﷺ والمُسْلِمينَ، فراعى السِّياقُ ذَلِكَ.

دلالَةُ الفاءِ في قَوْلِهِ: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ﴾:

قُـوَّةُ الأُمَّـةِ في اليَـقـيـنِـيَّـاتِ الـرَّاسِـخَـةِ، لا في الـشُّـكـوكِ العاصِفَةِ

تُبَيِّنُ الفاءُ في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ﴾، أَنَّ ما قَبْلَها سَبَبٌ لما بَعْدَها، فلَمّا كانَ الحَقُّ الجَديرُ بالاتِّباعِ الَّذي لا رَيْبَ فيهِ، هُوَ الَّذي من رَبِّكَ، وغَيْرُهُ باطِلٌ، فإِنَّ ذَلِكَ يوجِبُ عَلى أُمَّتِكَ، أَن لا يَكونوا مِنَ الشّاكِّينَ[1] تبعًا لك؛ لأَنَّ دواعيَ اليقينِ متوافرةٌ، فما بعد الفاءِ وهو النَّهي عن الامتراءِ، مبنيٌّ على ما قبلها وهو إثباتُ أَنَّ الحقَّ من اللّه تعالى.

غرضُ النَّهْيِ عنِ الامتِراءِ:

نَـهْـيُ الأُمَّـةِ عَـنِ الامْـتِـراءِ ضَـمانٌ لـمُـسْـتَـقْـبَـلِـهـا الحَضارِيِّ

جاءَ في قولِه تعالى: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴿١٤٧﴾﴾ النَّهيُ عنِ الامْتِراءِ وهُوَ الشَّكُّ، وهَو مِمّا لا يُتَوَقَّعُ ولا يُظَنُّ في النَّبِيِّ ﷺ، فكَيْفَ يَتَوَجَّهُ النَّهْيُ عَنْ شَيْءٍ لا وُجودَ لَهُ؟ والجَوابُ عَنْهُ، أَنَّهُ لَيْسَ نَهْيًا عَلى الحَقيقَةِ: "فإِذا أُورِدَتْ صورَةُ النَّهْيِ في مِثْلِ هَذِهِ المَواضِعِ، لا يُرادُ بها حَقيقَةُ النَّهْيِ، بَلْ يُقْصَدُ بها شَيْءٌ آخَرُ، فقَوْلُهُ: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴿١٤٧﴾﴾، من قَبيلِ الخِطابِ العامِّ الوارِدِ عَلى صورَةِ النَّهْيِ، والمَقْصودُ مِنْهُ إِخْبارُ كافَّةِ النّاسِ، بأَنَّ المَقامَ لَيْسَ بمَظِنَّةٍ لأَنْ يَرْتابَ فيهِ أَحَدٌ مِنَ الأَنامِ"[2]، ومَعْنى نَهْيِ الأُمَّةِ عَنِ الامْتِراءِ، أَمْرُهُمْ بِضِدِّهِ الَّذي هُوَ اليَقينُ وطُمَأْنينَةُ القَلْبِ[3]، وهَذا لَيْسَ أَمْرًا اخْتِياريًّا صالِحًا لأَنْ يُكَلَّفَ بِهِ الإِنْسانُ، إِلّا أَنَّ الأَسْبابَ المُؤَدِّيَةَ إلى

(1) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 1/455.
(2) زاده، حاشيّة على البيضاويّ: 2/378.
(3) البروسوي، روح البيان: 1/252.

حُصولِهِ اخْتِياريَّةٌ، فيَكونُ الأَمْرُ راجِعًا إِلى الأَمْرِ باكْتِسابِ أَسْبابِهِ، وما يَتَوَقَّفُ حُصولُهُ عَلَيْهِ[1].

دلالَةُ خطابِ الخاصِّ المُرادِ بِهِ العامُّ:

واجِبُ الأُمَّةِ أَنْ تَحْتاطَ لدينِها بالحَقِّ لا بالِافْتِراءِ

من أُسْلوبِ القُرْآنِ، أَنْ يُخاطِبَ النَّبِيَّ ﷺ، والمُرادُ خِطابُ الأُمَّةِ، وهَذِهِ عادَةُ القُرْآنِ في كُلِّ تَحْذيرٍ مُهِمٍّ، ليَكونَ خِطابُ النَّبِيِّ ﷺ، بمِثْلِ ذَلِكَ - وهُوَ أَقْرَبُ الخَلْقِ إِلى اللّهِ تَعالى - دَليلًا عَلى أَنَّ مَنْ وقَعَ في مِثْلِ ذَلِكَ مِنَ الأُمَّةِ قَدْ حَقَّتْ عَلَيْهِ كَلِمَةُ العَذابِ[2]، فهُوَ مِنَ الخاصِّ ويُرادُ بِهِ العامُّ، فالخِطابُ للنَّبِيِّ ﷺ والمُرادُ غَيْرُهُ[3]؛ لأَنَّ الشَّكَّ غَيْرُ مُتَصَوَّرٍ مِنْهُ، ولا أَنْ يَدْخُلَ صُفوفَ المُرْتابينَ، إِنَّما هُوَ أَمْرٌ لأُمَّتِهِ، بأَنْ يَحْتاطوا لدينِهِمُ الحَقّ، فيُزَوِّدوا أَنْفُسَهُمْ بالعِلْمِ الَّذي يَحْفَظُ إيمانَهُمْ إِزاءَ الطُّعونِ[4]، والأُسْلوبُ افْتِراضٌ، لأَنَّهُ نَهْيٌ مُحالٍ في حَقِّهِ الامْتِراءُ أَوِ الشَّكُّ، فهَلْ يُعْقَلُ أَنْ يَمْتَري وهُوَ المَعْصومُ الَّذي صَنَعَتْهُ رِعايَةُ اللّهِ، وحَفِظَتْهُ من كُلِّ طارِئٍ أَوْ زَيْغٍ؟، والجَوابُ: أَنَّ مُتَعَلَّقَ الامْتِراءِ، هُوَ عِلْمُ أَهْلِ الكِتابِ بحَقيقَةِ القُرْآنِ، وهُوَ أَحَدُ الأَجْوِبَةِ في الكَشّافِ، والثّاني أَنَّهُ من بابِ التَّهْييجِ والتَّحْريضِ عَلى الأَمْرِ[5].

أَثَرُ الكِنايَةِ في تجليةِ مَعْنى الآيَةِ:

خطابُ النَّبيِّ ﷺ أوقعُ أثرًا في نهي الأُمَّةِ عنِ الامتراءِ

إِنَّما نَهى أَنْ يَكونَ مِنَ المُمْتَرينَ، دونَ أَنْ يَكونَ الخِطابُ بالفِعْلِ المُباشِرِ، فلَمْ يَقُلْ: (لا تُمارِ)؛ لأَنَّهُ أَبْلَغُ؛ كما مَضى في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٤٥﴾﴾، فكَوْنُهُ من فِئَةٍ مُعَيَّنَةٍ، أَبْلَغُ مِنْ اتِّصافِهِ بِها مُفْرَدًا، فالنَّهْيُ عَنْ أَنْ يَكونَ مِنْهُم، أَبْلَغُ مِنَ النَّهْيِ عَنْ نَفْسِ الفِعْلِ.

(1) زاده، حاشيّة على البيضاويّ: 2/278-279.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 2/41.
(3) النيسابوري، التّفسير البسيط: 3/398.
(4) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 1/455-456.
(5) الدّرة، تفسير القرآن وإعرابه وبيانه: 1/346.

وإذا كانَ المُرادُ بخِطابِ النَّبيِّ ﷺ خطابَ أمَّتِه؛ فلماذا لَمْ يُوَجِّه الخِطابَ إليهم فيَقولُ مَثَلًا: (فَلا تَكونوا مِنَ المُمْتَرينَ)؟ والجَوابُ: أَنَّهُ أَرادَ تَحْذيرَ الأُمَّةِ، بأُسْلوبٍ بَليغٍ مَعَ التَّأْكيدِ، فجاءَ بهَذا الأُسْلوبِ الكِنائِيِّ غَيْرِ الصَّريحِ، وهُوَ تَعْريضٌ بِهِم، فكَنَّى بخِطابِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ خِطابِ الأُمَّةِ، أَيْ: لا يَكُنْ أَحَدٌ من أُمَّتِهِ مِنَ المُمْتَرينَ؛ والكِنايَةُ أَبْلَغُ مِنَ التَّصْريحِ[1]، فإذا كان النَّبيُّ ﷺ منهيًّا عن مثل هذا فكيف بأمَّتِه؟!

دلالةُ تَكْرارِ التَّرْكيبِ في سِياقاتٍ مُخْتَلِفَةٍ:

النَّهْيُ عَنِ الامْتِراءِ حِكْمَةٌ بالِغَةٌ في التَّخْصيصِ من الانْطواءِ تحت لواءِ الآخَرِ

تَكَرَّرَ هَذا التَّرْكيبُ: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴿١٤٧﴾﴾ في القُرْآنِ أربع مَرّاتٍ في سِياقاتٍ مُخْتَلِفَةٍ، في سِياقِ الحَديثِ عَنْ أَنَّ القُرْآنَ مُنَزَّلٌ مِنَ اللهِ بالحَقِّ، ثُمَّ يُوَجَّهُ النَّهْيُ عَنِ الامْتِراءِ، كما في سورَةِ البَقَرَةِ، قالَ تَعالى: ﴿ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴿١٤٧﴾﴾ [البقرة: 147]، وفي قولِه تعالى: ﴿ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴿٦٠﴾﴾ [آل عمران: 60]، وفي قَوْلِهِ تَعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴿١١٤﴾﴾ [الأنعام: 114]، وفي قَوْلِهِ تَعالى: ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ ۚ لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴿٩٤﴾﴾ [يونس: 94]، فالأولى في إبْرازِ مَعْرِفَةِ الَّذينَ أوتوا الكِتابَ الحَقّ كما يَعْرِفونَ أَبْناءَهُم، والثّانِيَةُ في رَفْضِ أَنْ يُتَّخَذَ حُكْمًا غَيْرُ اللهِ، وهُمْ يَعْلَمونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنَ اللهِ بالحَقِّ، والثّالِثَةُ في مَعْرِضِ الامْتِنانِ عَلى ما بَوَّأَ بَني إسْرائيلَ، وتَأْكيدِ النَّهْيِ عَنِ الامْتِراءِ في المَواقِعِ الثَّلاثَةِ، وفي الآياتِ الثَّلاث جاءَ لفظُ الحقِّ قبل النَّهي، وكونه من الرَّبِّ سبحانه وتعالى، المضاف إلى ضميرِ المخاطَب، ففي ذلك كلِّه براعةٌ في التَّأكيدِ والمبالغةِ في النَّهي أن يكون مسلمٌ من الممترين بعد ذلك كلِّه، وفيه تقويةٌ لهذه الأمَّة أن تقوى وتعتزَّ بدينها وبقرآنِها، وأن لا تُماري بغيةَ التَّقرُّب أو الاقتراب من الآخر.

(1) القنوجي، فتح البيان: 1/311، والسيوطيّ، نواهد الأبكار: 2/344.

توجيهُ المُتشابِه اللَّفظيّ:

أثـرُ المعـاني في توكيدِ الخطابِ القرآنيّ

حَيْثُ اسْتَعْمَلَ تَرْكيبَ النَّهْيِ بطَريقَتَيْنِ؛ قَوْلُهُ: ﴿فَلَا تَكُن﴾، و﴿فَلَا تَكُونَنَّ﴾، فالأولى وردَتْ في قَوْلِهِ تعالى: ﴿ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴿٦٠﴾﴾ [آل عمران: 60]، والثّانِيَةُ في بقية الآيات [البقرة: 147] و[الأنعام: 114] و[يونس: 94]، فلماذا قالَ في مَوْضِعٍ: ﴿فَلَا تَكُن﴾ وقالَ في البقيَّة: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ﴾؟

والجَوابُ عَنْهُ أَنَّ السِّياقَ في سورَةِ البَقَرَةِ، قَدْ بُنِيَ عَلى التَّوْكيدِ، وقَدْ وردَتْ صيغَةُ تَأْكيدِ الفِعْلِ بنونِ التَّوْكيدِ، في الآياتِ السّابِقَةِ: ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ﴾ ومثلها سورة الأنعام ويونس.

وأَمّا آيَةُ آلِ عمرانَ، فإنَّها في سِياقٍ لَمْ يُبْنَ عَلى التَّوْكيدِ، فجاءَتْ عَلى الأَصْلِ: ﴿فَلَا تَكُن﴾، وفي البَقَرَةِ ﴿فَلَا تَكُونَنَّ﴾، لأَنَّ ما في آل عمران جاءَ عَلى الأَصْلِ ولَمْ يَكُنْ فيها ما أَوْجَبَ إِدْخالَ نونِ التَّوْكيدِ في الكَلِمَةِ، بخِلافِ سورَةِ البَقَرَةِ فإنَّ فيها في أَوَّلِ القِصَّةِ: ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا﴾، بنونِ التَّوْكيدِ، فأَوْجَبَ الازْدِواجُ إِدْخالَ النُّونِ في الكَلِمَةِ، فيَصيرُ التَّقْدير: (فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضاها فلا تَكُونَنَّ مِنَ المُمْتَرِينَ)"[1]، فهُناكَ تَناسُبٌ بَيْنَ الصِّيَغِ الواردَةِ في النَّصِّ، وهِيَ من مُقْتَضَياتِ تَماسُكِ النَّصِّ وسَبْكِهِ، وتَكْرارُ الصِّيَغِ يُفيدُ تَقْويَةَ البِناءِ، وجَماليَّةَ شَكْلِهِ اللُّغَويِّ الّذي يُبْنى عَلى التَّناسُبِ في البُنْيَةِ اللُّغَويَّةِ، بَلْ إِنَّ هَذا التَّناسُبَ وتَكْرارَ الصِّيَغِ المُتَماثِلَةِ، من مُسْتَلْزَماتِ تَكْوينِ النَّصِّ، فإنّ الصِّيَغَ تَتَآلَفُ في الآياتِ بتَكْرارِها.

❁ الفُرُوقُ المُعْجَمِيَّةُ:

كُلُّ شَكٍّ جَهْلٌ، ولَيْسَ كُلُّ جَهْلٍ شَكًّا

الشَّكّ والامْتِراء:

إنَّ الامْتِراءَ هُوَ اسْتِخْراجُ الشُّبَهِ المُشْكِلَةِ، ثُمَّ كَثُرَ حَتَّى سُمِّيَ

(1) الكرماني، البرهان في توجيه متشابه القرآن، ص: 91-92، وزكريا الأنصاري، فتح الرّحمن بكشف ما يلتبس في القرآن: 1/45، وابن جماعة، كشف المعاني في المتشابه من المثاني، ص: 131.

الشَّكُّ مِرْيَةً وامْتِراءً[1]، والشَّكُّ: اعْتِدالُ النَّقيضَيْنِ عِنْدَ الإِنْسانِ وتَساويهما، وذَلِكَ قَدْ يَكونُ لوُجودِ أَمارَتَيْنِ مُتَساوِيَتَيْنِ عِنْدَ النَّقيضَيْنِ، أَوْ لعَدَمِ الأَمارَةِ فيهما، والشَّكُّ رُبَّما كانَ في الشَّيْءِ هَلْ هُوَ مَوْجودٌ أَوْ غَيْرُ مَوْجودٍ؟ ورُبَّما كانَ في جِنْسِهِ، من أَيِّ جِنْسٍ هُوَ؟ ورُبَّما كانَ في بَعْضِ صِفاتِهِ، ورُبَّما كانَ في الغَرَضِ الَّذي لأَجْلِهِ أوجِدَ، وهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الجَهْلِ، وهُوَ أَخَصُّ مِنْهُ، لأَنَّ الجَهْلَ قَدْ يَكونُ عَدَمَ العِلْمِ بالنَّقيضَيْنِ، فكُلُّ شَكٍّ جَهْلٌ، ولَيْسَ كُلُّ جَهْلٍ شَكًّا[2]، أمّا المِرْيَةُ: فهِيَ التَّرَدُّدُ في الأَمْرِ، وهُوَ أَخَصُّ مِنَ الشَّكِّ، قالَ تَعالى: ﴿وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي مِرْيَةٍ مِّنْهُ﴾ [الحجّ: 55]، وقال أَيْضًا: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّمَّا يَعْبُدُ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [هود: 109]، والامْتِراءُ والمُماراةُ: المُحاجَّةُ فيما فيهِ مِرْيَةٌ، قالَ تَعالى: ﴿قَوْلَ ٱلْحَقِّ ٱلَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ ﴿٣٤﴾﴾ [مريم: 34]، وقال: ﴿بِمَا كَانُواْ فِيهِ يَمْتَرُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [الحجر: 63]، وقال: ﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَآءً ظَٰهِرًا﴾ [الكهف: 22] وأَصْلُهُ مِنْ: مَرَيْتُ النّاقَةَ: إذا مَسَحْتُ ضَرْعَها للحَلْبِ[3]، فالامْتِراءُ أَخَصُّ مِنَ الشَّكِّ؛ لأَنَّهُ جُهْدٌ لاسْتِخْراجِ شُبَهٍ وتَرْكِها بلا حَلٍّ، فهُوَ إِثارَةُ المُشْكِلَةِ، أَمّا الشَّكُّ فهُوَ جَهْلٌ وتَرَدُّدٌ، يَمْنَعُ من تَبَنِّي الأَمْرِ، ويَعوقُ الحَسْمَ فيهِ، فلذا ناسَبَ الآيَةَ الامْتِراءُ، ولذا لَمْ يَأْتِ النَّهْيُ عَنِ الشَّكِّ، وجاءَ عَنِ الامْتِراءِ، فالشَّكُّ لَيْسَ في الوُسْعِ، أَمّا الامْتِراءُ ففيهِ جُهْدٌ، يَصْحَبُهُ عِلْمٌ ومَعْرِفَةٌ، ولَكِنْ مَعَهُ تَرَدُّدٌ، وفي هَذا السياق يَقولُ تَعالى، في آيَةٍ تَجْمَعُ بَيْنَ لَفْظَيِ الشَّكِّ والامْتِراءِ: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ ۚ لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴿٩٤﴾﴾ [يونس: 94].

(1) العسكري، الفروق اللّغوية، ص: 99- 100.
(2) الراغب، المفردات: (شكك).
(3) المصدر السّابق: (مرى).

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثاني، سورة البقرة من الآية 98 إلى الآية 180
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1444هـ - 2023م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2023م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: سورة البقرة من الآية 98 إلى الآية 180 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2023.
مج. 2 ، 804 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-798-53-8
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 2 : سورة البقرة من الآية 98 إلى الآية 180.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث ج- المستغانمي، امحمد صافي

الترقيم الدولي : 978-9948-798-53-8
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-7984852 بتاريخ 2023/03/10م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»